انهم لو قالوا بزوال الحاجة بعد الخروج من العدم الى الوجود بزوال ما به تعلق
المفعول بالفاعل وهو الحدوث بمعنى الخروج من العدم الى الوجود على ما عرفت
فيما سبق وهو القول منهم كما تنفق على ان مرادهم من العلية في قولهم علة حاجة
الممكن هي الحدوث بمعنى مسبوقية الوجود بالعدم ما يجب الاثبات لا بحسب الثبوت
ضرورة ان ثبوت الحدوث بهذا المعنى لا يزول ويلزمه لزوم ما بيناه انه لا يزول
ثبوت الحاجة على تقدير ان يكون العلية بينهما بحسب الثبوت ولا يجدي فيه زوال
ما به التعلق بل نقول يلزم حينئذ القول بزوال ما به التعلق بين المفعول
والفاعل مع بقاء ما به احتياجه اليه وهم لا يلتزمونه لان الاحتياج فيما به التعلق
مذهبهم ان الاحتياج لا يوجد بدونه لا قبله ولا بعده والثاني ان القائلين
بعلية الحدوث للحاجة بعضهم ينكرون العلية الحقيقية والترتب العقلي بين الاشياء
فكيف يصح منهم القول بان ثبوت الحدوث للممكن علة حقيقية لثبوت الحاجة له لا يقال
انهم لا ينكرون العلية في نفس الامر بين الاعتباريات انما ينكر هذه العلية
في نفس الامر بين الموجودات كذلك ينكرونها بين ما في حكمها من المجردات بل سنذكر
انه انكارهم الترتب العقلي بين النتيجة والنظر الصحيح وقال صاحب المواقف في
الرد المذكور ولا يخفى انه مغالطة لانهم لم يريدوا الا ان حكم العقل بالحاجة بملاحظة
الحدوث لا ان الحدوث علة في الخارج فيوجد وان قيد العلية المنفية بالخارجية
لانهم ينكرون الوجود الذهني وثبوت الاحكام النفس امرية بحسبه فلا عليه

في نفس

في نفس الامر عندهم الا بين موجودين في الخارج ولو بالوجود في الغير كما في العمى وغيره
الحاجة وما قيل انه علة لها مما لا وجود له في الخارج اصلا لا يتصور العلية بينهما بحسب الخارج
واما لا عليه الا بحسبه فلا عليه بينهما اصلا وهذا كلام واضح لا خفاء فيه وان اشتبه
على الفاضل الشارح رح حيث قال ونحن نقول ان قولنا الممكن يحتاج في الوجود الى المؤثر
قضية صادقة في نفس الامر فيكون الممكن موصوفا في حد ذاته بالحاجة الى غيره وكما
ان اتصاف الشيء بالصفات الوجودية يحتاج الى علة من ذات الموصوف او غيره
كذلك اتصافه بالصفات الوجودية يحتاج الى العلة في وجه ما افاد دون الوجود
اذ لا وجود لها الا ترى انه اذا قيل لم اتصف زيد بالعمى كان سؤالا معقولا عند
العقلاء بخلاف ما لو قيل لاي شيء وجد العمى في نفسه وكما يجوز ان يعلل اتصاف الشيء
بوصف من الاوصاف الثبوتية باتصافه ببعض اخر منها كذلك يجوز ان يعلل
اتصافه ببعض الاعتبارات ببعض آخر منها وكان المعلل بها كونه موصوفا به انتهى
اذا عرفت هذا فالمقصود في هذا المقام بيان ان علة اتصاف الممكن بالحاجة في نفس
ماذا فذهب القدماء الى ان تلك العلة هي اتصافه بالامكان وذهب جمهور المتكلمين
الى انها اتصافه بالحدوث وحده او مع غيره عليهم ان اتصاف الحادث بالحدوث
في نفس الامر متأخر بالذات عن اتصافه بالوجود فيها واتصافه بالوجود فيها
متأخر كذلك عن الايجاد وهو ايضا متأخر عن احتياجه فلا يمكن ان يكون اتصافه
بالحدوث علة لاتصافه بالحاجة وهذا الكلام منقح لا مدخل للمغالطة فيه اصلا اذ لم يرد به ان

Copyright © King Saud University